الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

ثم: السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس) ..... (أيرلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67628 (A)
0067628

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيدة إيزاتا** (أنغولا): قالت إنه على الرغم مما تتيحه العولمة من إمكانات بالنسبة للاقتصاد العالمي فإن البلدان النامية عاجزة، بسبب ضعف التنمية التكنولوجية فيها، عن الاستفادة من العملية وتشعر بأنها مهمَّشة بسبب اتساع الفجوة التي تفصلها عن بلدان الشمال. وأضافت أنه لذلك فإن أنغولا تؤيد الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، كما تؤيد التوصيات الأخرى التي أصدرها رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في الاجتماع الذي عقدوه مؤخرا في هافانا.

٢ - وواصلت حديثها قائلة إنه وفقا للقواعد الحالية للتجارة الدولية لا يمكن لبلدان مثل بلدها أن تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي العالمي وفي التنمية العالمية. وأضافت أنه ليس من الممكن مواجهة التحديات التي أوجدتها العولمة إلا من خلال آليات جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بحيث تُقِرّ تلك الآليات بأنه توجد بالفعل لا مساواة بينها على المستوى السياسي والمستويين الاقتصادي والاجتماعي. وذكرت أنه يجب أن يعاد تعريف القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول من أجل زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى وتقليل مساوئها إلى الحد الأدنى. وأضافت أنه لذلك فإن حكومتها، إضافة إلى سعيها من أجل تحقيق السلام، تعمل على إيجاد اقتصاد سوق حديث وفعَّال من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

٣ - واستطردت قائلة إن نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقِدَت خلال العقد الماضي لم تكن على مستوى التوقُّعات. وأضافت أن التشوُّهات الموجودة في النظام التجاري الدولي الحالي، وخاصة عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتعهُّدات التي قطعتها على نفسها خلال جولة أوروغواي، أضعفت بشكل متزايد قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق الدولية. وأعربت عن أملها في أن تؤدي المناقشات المقبلة التي ستُجرى بشأن وضع آليات مبتكرة لخفض الديون إلى تحقيق نتائج وإتاحة إلغاء تلك الديون وكفالة حصول البلدان النامية على موارد كافية لإعادة هيكلة اقتصاداتها بغية القضاء على الفقر. وذكرت أن البلدان الغنية واصلت الإعلان عن عدم قدرتها على تقديم المعونة المالية؛ غير أنها لم تأخذ في الاعتبار الصعوبات الكامنة في التخلف، وهي الصعوبات التي مَنَعَت البلدان الفقيرة من الاستفادة من اقتصاد قائم على المعرفة وعلى التنمية التكنولوجية.

٤ - وأردفت قائلة إن حكومتها تترقب انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وتناشد الجهات المعنية جميعها، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تشارك في العملية التحضيرية وفي الاجتماع نفسه. وأعربت أيضا عن الأمل في أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا إلى تحسينات كبيرة في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

٥ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إنه ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تحقيق الأهداف التي حددتها قمة الألفية مع المحافظة على روح الشراكة وقوة الدفع اللتين تولدتا عن تلك القمة. وأضاف أنه على الرغم من إجراء مناقشات مستفيضة فإنه لم يبذل جهد كبير لتنظيم العولمة أو لكفالة أن تستفيد منها البلدان جميعها، وخاصة أفقر البلدان. وذكر أنه حتى الآن اقتصرت مزايا العولمة على عدد قليل من البلدان والقطاعات، في حين أن آثارها السلبية ومخاطرها أصبحت واضحة بشكل متزايد. وأضاف أنه بينما يشعر بالتفاؤل

نتيجة لتزايد الدعوة إلى إضفاء الطابع الإنساني على العولمة فإنه يشير إلى أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي وأن هناك حاجة إلى زيادة التعاون الدولي وإدامته في بيئة تكون مواتية بدرجة أكبر لتنمية بلدان الجنوب. وقال إنه يجب، على أي حال، ألا تطغى المناقشات المتعلقة بالعولمة على المناقشات المتعلقة بالمشكلة الأكبر وهي مشكلة التنمية. وذكر أن المسؤولية النهائية عن الزيادة الشديدة في الفقر في بلدان الجنوب تقع على عاتق النظام الاقتصادي الدولي والقواعد التي تحكم ذلك النظام.

٦ - وواصل حديثه قائلا إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد وسَّعَت الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، وهو ما يهدد بلدان الجنوب بمزيد من التهميش والاستبعاد. وأضاف أنه ينبغي أن تنضم اللجنة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في السعي من أجل تشجيع التوصُّل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى مساعدة العالم النامي في مجالات التعليم والهيكل الأساسي والمعدات التفاعلية والاتصال. وذكر أنه ينبغي بصفة خاصة أن تقدِّم بلدان الشمال المساعدة إلى بلدان الجنوب كي تُقيِّم قدراتها الحالية وتكفل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خططها الوطنية.

٧ - وأردف قائلا إنه تحضيرا لاستعراض العشر سنوات لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من تزايد أهمية وتعقُّد المسائل المتعلقة بحماية البيئة وبالتنمية المستدامة فإن البلدان لم تتلق ما يلزم من تمويل أو نقل للتكنولوجيا، كما أنها كُبِّلَت بالتزامات ومسؤوليات تتجاوز ما اُتفق عليه في ريو. وأضاف أنه مما يثير القلق بصفة خاصة أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، وبخاصة في أفريقيا، تفتقر إلى التأييد الدولي. وأشار إلى أن وزراء البيئة في البلدان الأفريقية قد أعربوا عن تأييدهم لإجراء استعراض العشر سنوات المتعلق بالقارة الأفريقية.

٨ - واستطرد قائلا إن هناك حاجة إلى أن تزيد اللجنة انفتاحها على المحافل الأخرى وتأثيرها على تلك المحافل. وأضاف أنه يجب أن تستمر اللجنة في العمل على تحسين أساليب عملها لأنها لم تعد قادرة على أن توفي جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها حقها، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى عدم توفُّر الوقت وجزئيا إلى عدم توفُّر الوثائق دائما في المواعيد المحددة. وأعرب في نهاية حديثه عن أمله في أن يؤدي الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية إلى زيادة الاهتمام بمستقبل التعاون الإنمائي الدولي.

٩ - **السيد وين** (ميانمار): قال إنه على الرغم من أن الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تحسُّنا كبيرا في مستويات المعيشة ومتوسط العمر المتوقع فإن ١,٢ بليون شخص لا يزالون يعيشون على ما يقل عن دولار واحد في اليوم. وأضاف أنه لذلك فإن الالتزام الذي قُدِّم في "قمة الألفية" بخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو مصدر تشجيع لوفده. وأضاف أن تحقيق ذلك الهدف سيتطلب توفُّر إرادة سياسية قوية ونمواً اقتصاديا متينا وعادلا.

١٠ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي الجهود الوطنية بإتاحة دخول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق على نطاق أوسع ووقف انخفاض المعونة الإنمائية الرسمية والعمل على زيادتها، وتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية، والتوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون. وذكر أنه بالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تمثِّل المصدر الرئيسي لتمويل تنمية الهيكل الأساسي وبناء القدرات في الكثير من البلدان النامية فإنه يحثّ البلدان المتقدمة النمو على النظر في

زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها كي تصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وأن تخصِّص نسبة منها تتراوح بين ٠.١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة لأقل البلدان نموا. وذكر أنه ينبغي إضافة إلى ذلك أن تؤخذ المساعدة الإنمائية الرسمية في الاعتبار في تقييم الأولويات الوطنية واستراتيجيات تقليل الفقر للبلدان النامية.

١١ - واستمر في حديثه قائلا إنه على الرغم من الآمال المعقودة فإن العولمة لم تجعل العالم بكامله قرية واحدة بل إنها، فحسب، أوجدت تقسيما جديدا بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وهو تقسيم يعتمد على ما يسمى "الاقتصاد الجديد" الذي ازدهر أساسا في البلدان التي تُعتَبَر، من الناحية التقليدية، بلدانا غنية وأدى إلى تهميش البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وذكر أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في كفالة أن يستفيد الجميع من العولمة.

١٢ - واستطرد قائلا إنه يشعر بالاستياء إزاء تفاقم دورة الديون والتخلف في بعض البلدان النامية ويرحِّب بجميع المحاولات التي تهدف إلى حلّ تلك المشكلة، بما في ذلك تحسين "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون". وأضاف أنه مع ذلك فإن تسعة بلدان فقط من البلدان المدرجة في تلك المبادرة والبالغ عددها ٤٢ بلدا هي التي استفادت من المبادرة. وأضاف أنه لذلك يحث على مواصلة الإعفاء من الديون وعلى اتخاذ تدابير مبتكرة أخرى لتخفيف عبء الديون الخارجية الذي تتحمله البلدان النامية، بما فيها البلدان التي تدخل في فئة الدخل المتوسط، ويرحِّب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة إيطاليا بإلغاء الديون الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأعرب عن أمله في أن تتخذ البلدان الأخرى المتقدمة النمو إجراءً مماثلا وفي ألا يكون لتخفيف الديون وإلغائها أثر على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية.

١٣ - وأردف قائلا إن وفده يأمل في أن ينصب اهتمام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية على المسائل الوطنية والدولية والتنظيمية بطريقة شاملة، كما يأمل في أن تكون توصيات الاجتماعات الاستشارية الإقليمية موضعا للنظر. وذكر أن وفده يرحِّب بالعرض الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بعقد المؤتمر الثالث لأقل البلدان نموا في بروكسل ويحث على أن تشترك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية بروح من المشاركة العالمية والمسؤولية المشتركة والمنفعة المتبادلة.

١٤ - ومضى في حديثه قائلا إن الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا في آسيا تدعو إلى إجراء إصلاح عاجل للبنية المالية الدولية. وأضاف أنه في حين يشعر وفده بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أُحرِز من جانب صندوق النقد الدولي ومنظمات إقليمية أخرى فإنه ينبغي النظر في إنشاء شبكة من صناديق الاحتياطي الإقليمية ودون الإقليمية لدعم دور صندوق النقد الدولي في تنسيق ومراقبة القطاع المالي. وذكر أنه ينبغي أيضا أن يسهم القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها. وأثنى على تقرير الأمين العام المتعلق بالتقدم المحرَز نحو إنشاء نظام مالي دولي مستقر (A/55/187/Add.2) وتقرير الأمين العام المتعلق بمشروع نص استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة (A/55/89).

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن حكومته تسعى إلى زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي بتشجيع الاستثمار الخاص في مناطق صناعية أُنشئت حديثا، وكذلك بتشجيع أصحاب المشاريع الخاصة على الاستثمار في مزارع كبيرة وتوفير الهيكل الأساسي، بإنشاء طرق استراتيجية وجسور ونُظُم للري وسدود وخزانات وغير ذلك. وذكر أن هذا لن يؤدي فحسب إلى تسهيل النمو الاقتصادي ولكنه سيؤدي أيضا إلى تعزيز الوحدة الوطنية وإيجاد وظائف. وأضاف أنه يجري

دمج الأقليات في الاقتصاد العام من خلال برنامج يركِّز على الصحة والتعليم وعلى إيجاد مصادر بديلة للدخل كي يتمكن سكان مناطق الحدود والمناطق النائية من الاستغناء عن زراعة الأفيون التي يعتمدون عليها بشكل تقليدي.

١٦ - وتابع حديثه قائلا إن السنتين الأوليين لخطة السنوات الخمس الحالية كانتا مخيبتين للآمال؛ غير أن البلد قد حقق في السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ معدل نمو نسبته ١٠,٩ في المائة. واختتم حديثه قائلا إن حكومته تشارك بنشاط في التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك كجهة متلقية وجهة راعية، وتأمل في أن يصبح التعاون بين الشمال والجنوب أكثر فعالية بحيث يكون من الممكن ترجمة الالتزامات التي جرى التعهُّد بها في "قمة الألفية" إلى واقع ملموس.

١٧ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إنه بالنظر إلى أن دول الشمال ودول الجنوب تشترك في تحمل مسؤولية القضاء على الفقر ومعالجة المشكلات البيئية والمشكلات الأخرى فإنه يجب تعزيز التعاون الدولي. وأضاف أن القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار في مجالي التعليم الأساسي والرعاية الصحية هي من بين أهم التحديات التي تواجه صانعي القرار في أفريقيا.

١٨ - وواصل حديثه قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة ضروري لتلبية حاجات السكان وللمحافظة على الموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي. وأضاف أنه يجب، لذلك، تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والبيئة والسكان.

١٩ - واستطرد قائلا إنه يجب أن يعمل المجتمع المدني والقطاع الخاص معا من أجل تعزيز التنمية وإحلال السلام في مناطق النزاعات التي تعاني منها أفريقيا. كما يجب أن تتاح للمرأة فرصة المشاركة الاقتصادية على أساس المساواة مع الرجل.

٢٠ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بتمويل التنمية يجب العمل من أجل زيادة الموارد المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد حلول مناسبة لأزمة الديون الخارجية. وأضاف أن هناك حاجة إلى إقامة تعاون استراتيجي فيما بين الجهات المانحة والدول الأفريقية المتلقية، كما يجب أن يؤكَّد للجهات المانحة أن أفريقيا تستحق المساعدة بالفعل. وقال إنه يجب أن تظل الأموال الأفريقية في أفريقيا. وأضاف أنه كما ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، فإن أفريقيا لا تزال تمثل أهم اختبار لأي برنامج فعَّال للتنمية.

٢١ - واختتم حديثه قائلا إنه كي تكون الأمم المتحدة قادرة على أن تواجه بفعالية تحديات القرن الحادي والعشرين، وخاصة ما يتصل منها بقضايا التنمية وبالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، يجب عليها أن تسعى إلى إصلاح الاختلال في موازين القوى الذي حدث بعد انتهاء الحرب الباردة.

٢٢ - **السيد باكونياريفو** (مدغشقر): قال إنه مما يؤسف له أن حفنة من البلدان الغنية استمرت في جني ثمار التنمية والعولمة، في حين أن غالبية سكان العالم يعيشون حياة بائسة. وأضاف أن هذا الأمر يثير القلق بصفة خاصة بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة لأن البلدان النامية تواجه صعوبة أكبر في الحصول على مصادر بديلة للطاقة وفي استخدام تقنيات للإنتاج تتسم بالكفاءة بالنسبة لاستخدام الطاقة.

٢٣ - وواصل حديثه قائلا إن الهجرة الكثيفة إلى بلدان الشمال ونشوء نزاعات عديدة في بلدان الجنوب جعل من

تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة والعالمية أمرا ضروريا. وأعرب عن الأمل في أن يعالج الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (قرار الجمعية العامة ٥٤/٢١٣، الفقرة ٢) مشكلات العولمة الاقتصادية، مع مراعاة تعددية البلدان ذات السيادة والخصائص التي تنفرد بها تلك البلدان. وذكر أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في كفالة أن يستفيد الجميع من العولمة. وأضاف أنه لن يكون من الممكن تحقيق هدفي تحقيق التنمية والقضاء على الفقر إلا من خلال تعزيز المساواة بالنسبة لجميع جوانب التمويل والتجارة. وأشار إلى أنه يجب تحويل آليات النظام الحالي للتجارة الدولية والتمويل الدولي، والسياسات التي يقوم عليها هذا النظام، من أجل إيجاد مناخ دولي موات لتحقيق التنمية. وأشار إلى أن نقل التكنولوجيا على نحو يتسم بالفعالية واتخاذ إجراءات لحماية البيئة والموارد الطبيعية هما شرطان لتحقيق التنمية المستدامة. وذكر أن مدغشقر، كبلد يتعرض لكوارث طبيعية متكررة، تعتقد بأنه من الضروري اتباع مبادئ أخلاقية جديدة لحماية البيئة وإدارتها إدارة سليمة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالديون الخارجية، قال إنه مما يدعو للأسف أن المؤسسات المالية الدولية لم توافق حتى الآن إلا على خمسة من البلدان التي حُدِّدت على أنها ستستفيد من "المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" والبالغ عددها ٤٠ بلدا. وأضاف أنه يجب أن تتَّخذ تدابير أبعد أثرا لتخفيف عبء الديون، وخاصة إلغاء الديون؛ إذ أنه يتعذر على أفقر البلدان أن تخصص موارد كافية لبرامج القضاء على الفقر ما دامت محمَّلة بديون ثقيلة. وأعرب عن أمل وفده في أن يحقق الوفاء بالالتزامات المبيَّنة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" نتائج ملموسة. وقال إنه ينبغي في الوقت نفسه ألا يُنظَر، بأي شكل من الأشكال، إلى الديون الثنائي على أنه بديل للمساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال لها أهمية حيوية وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. واختتم حديثه قائلا إن تواضع النتائج التي تحققت في تنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية الرئيسية حتى الآن ترجع بدرجة كبيرة إلى عدم كفاية التمويل.

٢٥ - **السيد بن مصطفى** (تونس): قال إن أفضل نهج لمعالجة مشكلات الفقر المزمن والتخلُّف وسوء التغذية هو نهج يقوم على أساس المشاركة الحقيقية بين الدول والشعوب من أجل تحقيق تنمية مترابطة وموحَّدة. وأضاف أنه في هذا السياق وضعت تونس نموذجا للتعاون يستند إلى المشاركة وإلى اتفاقات للتنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وإلى إعادة استثمار الديون في مشاريع إنمائية. وذكر أن رئيس تونس قد اقترح إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل مساعدة البلدان الفقيرة والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وأضاف أن هذا الصندوق، الذي سيموَّل من منح تقدمها هيئات تطوعية ومن مساهمات، سيكون على غرار تجربة وطنية ناجحة أدت إلى خفض النسبة التقديرية للفقر إلى حوالي ٦ في المائة، وخاصة في المناطق الريفية. وأشار إلى أنه في آب/أغسطس عقد وفد تونسي عددا من اجتماعات العمل في نيويورك مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لبلورة مفهوم "صندوق التضامن العالمي".

٢٦ - وأشار إلى أن العولمة قد أدت إلى تهميش البلدان النامية، وقال إن مستقبل بلدان الشمال يرتبط ارتباطا لا تنفصم عُراه بالحالة الاقتصادية لبلدان الجنوب. وذكر أن وفده يرحِّب بالمبادرات التي قُدِّمت مؤخرا بشأن تخفيف عبء الديون بالنسبة لبلدان نامية معيَّنة ويتطلع إلى عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى للنظر في تمويل التنمية بحيث يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والمشكلات الخاصة بكل بلد، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل التي نفَّذت برامج للتكيُّف الهيكلي.

٢٧ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لأفريقيا التي يتجاوز إجمالي ديونها الخارجية غير المسدَّدة الناتج القومي الإجمالي بكامله حسبما بيَّنه الأمين العام في تقريره المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000). وأضاف أن وفده يرحِّب بتعهُّد زعماء العالم في "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" بدعم القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا باتخاذ تدابير من بينها إلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك نقل التكنولوجيا. وأضاف أن وفده يؤيد أيضا توصيات الفريق العامل المخصص المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

٢٨ - وواصل حديثه قائلا إن الأزمة المالية التي تشهدها آسيا قد بيَّنت أن هناك حاجة ملحَّة إلى أن يعمل المجتمع الدولي، وخاصة مؤسسات "بريتون وودز"، على إنشاء آليات لحماية البلدان النامية. وأضاف أن العولمة تدعو أيضا إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية وزيادة التعاون والتنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة. وأعرب في هذا السياق عن أمل وفده في أن يُعتَمَد في الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية التي ستُجرى في إطار منظمة التجارة العالمية مبدأ منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية.

٢٩ - وقال في ختام حديثه إنه يترقب عددا من الأحداث المقبلة التي لها أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية، وبينها الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سيُعقَد للنظر في تمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا الذي سيُعقَد في عام ٢٠٠١, والدورة الخاصة للجمعية العامة التي ستُعقَد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والدورة الخاصة التي ستعقدها الجمعية العامة لاستعراض ومعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واستعراض العشر سنوات لتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣٠ - **السيدة تان يي وان** (سنغافوره): قالت إنه حسبما ورد في آخر تقرير أصدره البنك الدولي عن الفقر فإن حوالي نصف سكان العالم يعيشون على دخل يقل عن دولارين في اليوم، كما أن نسبة ٥٠ في المائة من الأطفال في البلدان الأكثر فقرا يعانون من سوء التغذية. وأضافت أنه على الرغم من أن تحقيق هدف خفض عدد الفقراء بمقدار النصف هو هدف يمكن تحقيقه من الناحية التقنية فإن الحكومات تحركها المصالح القومية أكثر مما تحركها المتطلبات الأخلاقية. وذكرت أنه يجب تنبيه البلدان الغنية إلى أن تحقيق مصالحها الوطنية في عصر العولمة يتطلب منها أن تساعد البلدان النامية وذلك، أولا وقبل كل شيء، من أجل وقف موجة الهجرة وانتشار أمراض مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، ولأنه من الناحية الإيجابية سيكون سكان البلدان الأكثر فقرا هم العملاء المحتملون الذين سيشترون سلعهم وخدماتهم، كما أنهم يمثلون مصدرا لم يُستغل للذكاء والابتكار البشريين يمكن أن يفيد العالم بأسره.

٣١ - وواصلت حديثها قائلة إن إلغاء الحواجز التجارية، وخاصة في قطاعات مثل المنسوجات والزراعة اللذين تتمتع فيهما البلدان النامية بميزة نسبية، سيكون خطوة هامة نحو تقليل الفقر. وأضافت أنه في الوقت الحالي يتعيَّن على المزارعين في البلدان الفقيرة أن يتنافسوا مع منتجات مدعومة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وذكرت أنه وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام فإن الخسائر الاقتصادية العالمية الناجمة عن الترعة الحمائية الزراعية قد تبلغ ١٥٠ بليون

دولار في السنة – منها نحو ٢٠ بليونا من الدولارات في صورة صادرات خسرتها البلدان النامية (A/54/2000، الفقرة ١٧١).وأضافت أن المسألة ليست مجرد مسألة تجارة حرة؛ إذ أن العديد من البلدان النامية هي بحاجة ماسة إلى هيكل أساسي مادي وتعليمي وقانوني، بل وسياسي، كي تشارك في الاقتصاد العالمي. وقالت إنه ينبغي لذلك أن يكون بناء القدرات والتدريب عنصرين أساسيين في المساعدة الإنسانية. وأضافت أنه مهما حسُنت النوايا ينبغي أن تقاوَم بشدة المحاولات التي تهدف إلى ربط التجارة والمساعدة الإنمائية بمعايير مثالية لحماية البيئة واليد العاملة يتعذر تحقيقها. وأشارت إلى أنه كما سبق توضيحه في "قمة الألفية" فإن البلدان النامية لا ترغب في وقف العولمة؛ ولكن ما ترغب فيه هو مجرد تمكينها من أن تشارك مشاركة كاملة في العملية ومن التمتع بفوائدها. وذكرت أنه يجب أن تبذل حكومات البلدان المتقدمة النمو جهودا أكبر لإقناع الناخبين وجماعات المصالح الخاصة بالفوائد الكبيرة التي يمكن الحصول عليها من مساعدة البلدان النامية.

٣٢ – وشددت على الحاجة إلى اتباع نهج تكاملي إزاء مشكلة الفقر وإلى زيادة التنسيق فيما بين المنظمات المستقلة بصفة خاصة. وأشارت إلى أن سنة ٢٠٠١ هي "السنة الدولية للمتطوعين" واقترحت تشكيل أفرقة استشارية معنية بالتنمية لمساعدة البلدان على وضع خطة اقتصادية تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة على الصعيد الوطني ومن منظمات دولية مختلفة بينها منظمات غير حكومية. وأضافت أنه إذا قُبِلَت خطة تلك الأفرقة فإنه ينبغي أن يحظى تنفيذها بدعم كامل من الأمم المتحدة. واختتمت حديثها قائلة إنه بالنظر إلى أن بلدانا عديدة تشعر بالقلق إزاء ما يجب عليها أن تقدمه إلى المسنِّين ينبغي النظر في إمكان الاستفادة من مواهب وتجارب خبراء متقاعدين من جميع الجنسيات.

٣٣ – **السيد آلا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن تهميش البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي لا يزال مستمرا، مع فرض قيود على فرص وصول تلك البلدان إلى الأسواق العالمية وإلى الموارد المالية والتكنولوجية، مما جعلها بعيدة حتى الآن عن الاستفادة من الفرص الموعودة للعولمة. وأضاف أن القول بأن العولمة ما هي إلا تسمية جديدة لنظام عالمي قديم يفرض فيه الأقوياء قواعدهم على الضعفاء هو قول له، كما يبدو، ما يبرره. وذكر أنه من الممكن أن تمتد الآثار السلبية الخطيرة للظاهرة التي تؤثر في الوقت الحالي على العديد من البلدان النامية، ما لم يتم وقفها، إلى مناطق بأكملها وأن تُعرِّض السلم والأمن الدوليين للخطر. وأضاف أنه يجب أن تُبذَل جهود صادقة لضمان إتاحة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على أساس المساواة.

٣٤ – وواصل حديثه قائلا إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر حكومي دولي رفيع المستوى معني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠١، ويعتقد أنه ينبغي أن يُعقَد المؤتمر في دولة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٥ – واستمر في حديثه قائلا إنه يلاحظ بقلق بالغ استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وإنه يحثّ البلدان المانحة على أن تفي بتعهُّداتها دون شروط. وأضاف أنه يشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية. وذكر أنه لذلك يتعيَّن التوصل إلى طريقة لتخفيض ديون البلدان المتوسطة الدخل وإلغاء ديون أقل البلدان نموا.

٣٦ – واستطرد قائلا إن الجمهورية العربية السورية، وهي أحد البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، تدرك تماما أهمية الموارد المائية وإدارتها كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية. وأضاف أنه، لذلك، يلاحظ مع الارتياح أن مسألة المياه قد أُدرِجَت في جدول أعمال الدورة

الحالية للجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن تعتَمِد اللجنة نهجا شاملا في نظرها لهذه المسألة. كما أعرب عن ترحيبه بمشروع القرار الذي قُدِّم إلى اللجنة بشأن إعلان سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة. واستدرك قائلا إنه يود، مع ذلك، أن يعرب عن قلقه إزاء تخفيض الموارد المالية المخصصة لتنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحُّر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحُّر، وبخاصة في أفريقيا". وذكر أن هذا التخفيض لا يعكس ضخامة الآثار البيئية والاقتصادية السلبية التي تتعرض لها بلدان نامية عديدة بسبب التصحُّر. وقال إنه لذلك يأمل في أن يكون انعقاد الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف فرصة لإعطاء مسألة التصحُّر الأولوية التي تستحقها في جدول الأعمال الدولي.

٣٧ - وأردف قائلا إنه قد تحقق خلال السنوات القليلة الماضية إجماع دولي على وجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية. وأضاف أن الأحداث المأساوية التي تشهدها في الوقت الحالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس المحتلة، والمجازر التي أعقبت زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلي، آرييل شارون، للحرم القدسي الشريف، قد بيَّنت أن السلام، وهو شرط أساسي لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة والشاملة في الشرق الأوسط، لا يزال بعيد المنال. وذكر أنه في سياق بحث مسألة التنمية والعولمة لا بد من طرح السؤال التالي: "كيف يمكن تحقيق التنمية وهناك شعب لا يزال تحت الاحتلال ويتعرض للعدوان؟". وفي هذا الصدد أعرب عن رغبته في أن يُبدي بعض الملاحظات.

٣٨ - وقال، بالنسبة للملاحظة الأولى، إن العدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة قد جرى عمدا بتخطيط من الحكومة الإسرائيلية التي تولت الحكم على أساس ما زُعِم من أنها تؤيد السلام. وأضاف أنه لا يمكن لأي شخص أن يعتَبِر أن استخدام الأسلحة الثقيلة ضد مدنيين عُزَّل يمكن أن يخدم قضية السلام.

٣٩ - وأضاف قائلا، بالنسبة للملاحظة الثانية، إن الحكومة الإسرائيلية مصممة على مصادرة الأراضي الفلسطينية واغتصاب الموارد المائية وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك حسبما يرد في الوثيقة A/55/84.

٤٠ - وقال، بالنسبة للملاحظة الثالثة، إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس والجولان السوري، يتعارض تماما مع روح التعاون الدولي. وواصل حديثه قائلا إنه لا يمكن لأية جهود تُبذَل في المنطقة من أجل تحقيق السلام والتنمية أن تنجح إذا استمر التغاضي عن ممارسات إسرائيل وعن تجاهلها لقواعد القانون الدولي الأساسية وانتهاكها لتلك القواعد، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل. واختتم حديثه قائلا إن وفده سيدلي ببيان تفصيلي بشأن هذه المسألة عندما تناقش اللجنة البند ٩٨.

٤١ - **السيد تشوبكتشو** (تركيا): قال إنه من الضروري أن تقدِّم البلدان المتقدمة النمو تمويلا خارجيا ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية، وأن تعمل على دمج أقل البلدان نموا في النظام المالي والتجاري العالمي.

٤٢ - وواصل حديثه قائلا إن البلدان الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتعرض للتهميش بشكل متزايد وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإيجاد بيئة وطنية منتجة. وأضاف أن تركيا ستواصل تقديم الدعم إلى تلك البلدان لمساعدتها في التغلب على مشاكلها الاقتصادية. وذكر أن وفده يتطلع أيضا إلى المشاركة في

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيُعقَد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١.

٤٣ - واستمر في حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بالبيئة سيواصل وفده المشاركة بنشاط في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة. واختتم حديثه قائلا إن وفده يرحِّب بالتوصية التي قدمتها تلك اللجنة بأن تكون اللجنة في دورتها العاشرة هي الهيئة التحضيرية لاستعراض العشر سنوات المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤٤ - **السيد آويسو**(توغو): قال إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ليست مرضية. وأضاف أنه بعد مرور أربع سنوات على بداية عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر يعيش، في الواقع، ٤٤ في المائة من سكان أفريقيا عند مستوى أدنى من مستوى خط الفقر، كما أن ما يزيد عن نصف سكان البلدان الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مطلق. وذكر أنه يبدو، في هذا السياق، أن هدف خفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو هدف يصعب تحقيقه. وأضاف أن العولمة قد زادت الوضع تعقيدا، إذ أنها قد أعاقت بدرجة خطيرة مسيرة التنمية في بعض البلدان، وخاصة في أقل البلدان نموا، وجعلت دمج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي أمرا صعبا.

٤٥ - واستطرد قائلا إن من رأي وفده أن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والمقرر عقده في عام ٢٠٠١ سيكون فرصة طيبة لاتخاذ تدابير من أجل القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. وأضاف أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع جدول أعمال ذلك الاجتماع الحاجات المحددة للبلدان النامية، وكذلك ديونها الخارجية. وذكر أن التوصل إلى حل دائم لمشكلة الفقر العالمي باتخاذ تدابير تتسم بالجرأة والابتكار هو مسألة ملحَّة على نحو لم يسبق له مثيل. وأضاف أنه ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير خاصة لتعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة إمكانية وصول البلدان الأفريقية إلى أسواق البلدان الصناعية. وقال إن هناك حاجة واضحة إلى إقامة نظام تجاري دولي عادل، إذ أن عدم توازن النظام الحالي يُعرِّض البلدان النامية لأضرار بالغة. وأعرب من هذه الناحية عن تأييده للنداء الذي وجَّهَه الأمين العام إلى البلدان الصناعية بأن تنظر في إتاحة وصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو تحديد حصص. وأضاف أن هناك أيضا حاجة ملحَّة إلى أن تتجه تدفقات رأس المال الخاص نحو بلدان الجنوب. وأعرب عن أمل وفده في أن يُسفر الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية عن اتخاذ تدابير لزيادة تدفُّق تلك الموارد نحو البلدان النامية.

٤٦ - وانتقل إلى موضوع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وهو المؤتمر المقرر عقده في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، وشدد على أن نجاح ذلك المؤتمر سيتوقف على ماهية الإجراء الذي سيقرر المجتمع الدولي اتخاذه بالنسبة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض الديون بدرجة كبيرة، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز التجارة، وبناء القدرات.

٤٧ - وأردف قائلا إن وفده يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء اتساع الفجوة الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويرحِّب بالتوصيات التي قدمها مؤخرا في هذا الشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واختتم حديثه قائلا إن مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقِد في لومي قد أعرب أيضا عن القلق البالغ إزاء تأخر أفريقيا من هذه الناحية، ودعا إلى تطوير تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصال، التي

يَعتَبِرها المؤتمر أدوات أساسية لتعزيز الثقافة والتعليم والتنمية، وإلى تشجيع استخدام تلك التكنولوجيات.

٤٨ - **السيدة إبرايموفا** (قيرغيزستان): قالت إنه ينبغي أن يكون سد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو، من ناحية، والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من ناحية أخرى، عن طريق إجراءات من بينها وضع آلية عادلة لتحقيق مشاركة فعَّالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي. وأضافت أن المشكلات المحدَّدة التي تعاني منها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج، من هذه الناحية، إلى اهتمام خاص. وأعربت عن أمل وفدها في أن يتمكن الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية من اعتماد تدابير لمعالجة مشكلات تمويل التنمية في سياق العولمة والترابط، مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر.

٤٩ - وواصلت حديثها قائلة إنه بعيدا عن اللغة الاقتصادية الطنَّانة والمعقَّدة فإن تخفيف حدَّة الفقر تعني ببساطة، في الواقع، إيجاد وظائف جديدة للجميع وتوفير الظروف التي تعيد للناس أملهم واحترامهم لأنفسهم. وأضافت أن حكومتها قد جعلت القضاء على الفقر أعلى أولوياتها ووضعت استراتيجية وطنية في هذا الشأن. وذكرت أن حكومتها قد اتخذت إجراءات من بينها تنفيذ عدد من برامج الائتمان المحدود، باتباع نموذج بنك "غرامين"، في المناطق الريفية وأقامت عددا من المشاريع لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموجَّهة بصفة خاصة نحو سيدات الأعمال.

٥٠ - وأردفت قائلة إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه صعوبات في المنافسة الدولية بسبب موقعها الجغرافي. وأضافت أنه ينبغي اتخاذ إجراء جماعي وبنَّاء في الأمم المتحدة لإتاحة وصول تلك البلدان إلى البحر دون عائق ولتقليل تكاليف النقل العابر التي تتحملها وإنشاء هيكل أساسي ملائم للنقل العابر. وذكرت أنه ينبغي أيضا اتخاذ إجراء لإقامة تعاون دولي وإقليمي من أجل المنافسة العادلة والتنمية المستدامة ودمج تلك البلدان في عولمة الاقتصاد العالمي.

٥١ - واستطردت قائلة إن إقامة نظام موحَّد للنقل له أهمية خاصة بالنسبة لآسيا الوسطى التي تقع بعيدا عن الطرق البحرية الرئيسية. وأضافت أن قيرغيزستان تعمل من أجل إنشاء نظام موحَّد للنقل في المنطقة مع إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية وإنشاء نُظُم حديثة للاتصال. وذكرت أن هذا لن يؤدي فحسب إلى تقليل مسافة النقل ووقته، ولكنه سُيكسِب أيضا التنمية الاقتصادية زخما قويا.

٥٢ - وأشارت إلى أن الإدارة المستدامة للبيئة هي عنصر أساسي في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لقيرغيزستان، وقالت إن قبول القرار المتعلق بتنظيم استعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يمثل أحد المهام الأساسية التي تواجه الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضافت أنه في جملة أمور انضمت حكومتها إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ وإلى "اتفاقية تلوث الهواء طويل الأجل عبر الحدود". وذكرت أن برلمان قيرغيزستان يعمل في الوقت الحالي من أجل التصديق على "بروتوكول كيوتو".

٥٣ - وأعربت عن ترحيبها بإقرار المجتمع الدولي بأن النظم الإيكولوجية الجبلية لها خصائص فريدة وبالقرار الذي اتُخِذ بإعلان سنة ٢٠٠٢ "السنة الدولية للجبال". وحثَّت جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من السنة الدولية للجبال في كفالة رفاه المجتمعات الجبلية في الوقت الحالي ومستقبلا من خلال تعزيز الأنشطة التي تهدف إلى حفظ الطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية. وذكرت أنه ينبغي أن يكون انتهاء السنة الدولية بداية لتنمية المناطق الجبلية تنمية

متَّسقة وتطلُّعية. واختتمت حديثها قائلة إن قيرغيزستان تعرض استضافة "المؤتمر الدولي المعني بالجبال"، تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك أملا منها في أن يؤدي عقد ذلك المؤتمر إلى تعزيز تعبئة الموارد الاقتصادية والتقنية والمالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

تولت السيدة بارينغتون (أيرلندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٤ - **السيد سوه داو - وون** (جمهورية كوريا): قال إنه من الواضح تماما أنه ما لم يُتخَذ الإجراء المناسب ستزيد خطورة الفوارق الاقتصادية والافتقار إلى المعلومات. وأعرب عن ترحيبه، من هذه الناحية، بالإعلان الوزاري الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وأضاف أنه بالنظر إلى الصعوبات الهيكلية والمالية التي تعاني منها غالبية البلدان النامية لا يمكن لتلك البلدان أن تستفيد من الفوائد التي تحققها العولمة. وذكر أنه ينبغي على الأمم المتحدة، وهي تواجه هذه البيئة الجديدة، أن تكون الرائدة في السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية، مع الاستفادة من خبراتها وتجاربها الواسعة في هذين المجالين. وأضاف أنه من المهم للغاية إقامة شراكات فيما بين الجهات المعنية الرئيسية وذلك كي يكون من الممكن أن تعالَج على نحوٍ ملائم التحدِّيات المتعدِّدة الجوانب والمتشابكة. وقال إنه ينبغي على الأمم المتحدة في هذا السياق أن تعزِّز شراكاتها مع الجهات المعنية الرئيسية المعنية بالتنمية، مثل مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب في هذا السياق عن ترحيبه بمبادرة "الميثاق العالمي" التي قدمها الأمين العام.

٥٥ - وواصل حديثه قائلا إن هناك حاجة إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للأمم المتحدة كي تأخذ في الاعتبار الحاجات التي حدَّدتها البلدان النامية نفسها. وأضاف أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تضاعف الجهود التي تبذلها لزيادة تماسك أنشطتها ورفع كفاءة تنسيق تلك الأنشطة. وذكر أنه ينبغي عدم مواصلة القيام تلقائيا بإجراء استعراضات لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛ وينبغي بدلا من ذلك تركيز الجهود على زيادة فعالية تنفيذ التدابير المعتمَدة.

٥٦ - واستطرد قائلا إن وفده يعلِّق أهمية بالغة على نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ويأمل مخلصا في أن يقدِّم ذلك الاجتماع برنامجا واقعيا لمعالجة مسألة تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية. وأعرب أيضا عن أمله في أن يُسفِر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عن مساعدة تلك البلدان في الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر وتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة البيئة والتنمية المستدامة، شدَّد على أهمية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وذكر من هذه الناحية أن استعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيكون حدثا مشهودا آخر لتجديد التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة. وذكر أن حكومته تنظر في تقديم مساهمة إلى الصندوق الائتماني الذي أنشئ لذلك الغرض وذلك لتسهيل مشاركة البلدان النامية في ذلك الحدث. وأضاف أنه بالنظر إلى أن بلده قد تغلَّب على الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا فإنه يجدد التزامه بتعزيز التعاون مع البلدان النامية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها إليها تدريجيا.

٥٨ - وأردف قائلا إنه لتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا استضافت جمهورية كوريا المحفل الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نقل العلم

والتكنولوجيا في وقت مبكِّر من هذا العام. واختتم حديثه قائلا إنه في مواجهة اتساع الفجوة الموجودة بين الأمم وداخلها، من المهم للغاية إقامة شراكة عالمية حقيقية.

٥٩ - **السيد إنختسيتسيغ** (منغوليا): قال إن آثار العولمة تبدو أكثر وضوحا في مجالات الاقتصاد، والتجارة والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وذكر أنه إضافة إلى زيادة الفرص المتاحة فإن العولمة قد أوجدت أوضاعا زادت فيها احتمالات التعرُّض للمخاطر وانعدام الأمن وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة. وأضاف أنه على الرغم من الجهود التي بُذِلَت على مدى عدة عقود لتحقيق التنمية فإن عدد الفقراء في العالم لا يزال كبيرا بدرجة غير مقبولة. وأشار إلى أنه ينبغي أن تعمل الجهات المعنية جميعها على مضاعفة الجهود التي تبذلها للوفاء بالتعهُّد الذي قطعه قادة العالم على أنفسهم بخفض المستوى الحالي للفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦٠ - وواصل حديثه قائلا إن مسألة تقليل الفقر تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال حكومة منغوليا التي شُكِّلَت حديثا، إذ أن ما يزيد عن ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر. وأضاف أن عدد الأمهات اللواتي يعشن بمفردهن والأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٦ عاما والمسنِّين يعادل نصف عدد جميع الفقراء، وأنه في الظروف المناخية القاسية لمنغوليا يُنفَق في المتوسط ثلث دخل الأسر أو المؤسسات على التدفئة والمأوى. وذكر أن البرنامج الذي وضعته الحكومة لتخفيف حدَّة الفقر قد شمل مستوى القاعدة الشعبية على نطاق وطني واسع. وأضاف أنه في المرحلة الأولى للبرنامج، التي شملت الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، أدت الأنشطة التي تهدف إلى تخفيف حدَّة الفقر، التي شملت مشاريع لتقديم قروض محدودة للنساء وتشجيع التنمية الريفية وتوفير الحماية الاجتماعية لمن يعيشون في فقر مدقع، إلى جعل اتجاه تزايد دخل الفقراء مستقرا إلى حدٍ كبير. وذكر أن المرحلة الثانية ستكفل اتباع نهج كلي إزاء القضاء على الفقر.

٦١ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة قد دُعِيَت إلى القيام بدور فعَّال في تعبئة الجهود على المستوى العالمي لتضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية. وأضاف أن وفده يؤيد تأييدا كاملا الإعلان الوزاري الذي اعتُمِد في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في تموز/يوليه، وكذلك القرار الذي اتخذه لإنشاء قوة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وذكر أن حكومته مصمِّمة على أن تُنفِّذ بالكامل برنامجها الوطني المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال حتى عام ٢٠١٠ بتعاون وثيق مع شركائها في التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف.

٦٢ - واستطرد قائلا إن غالبية البلدان النامية لم تحصل بعد على الفوائد التي نتجت عن زيادة تحرير التجارة العالمية. وذكر أنه بالإضافة إلى هذا فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بسبب اتباع نهج "التجارة وليس المعونة". وأضاف أن المعونة والاستثمار والتجارة هي، على أي حال، عناصر متكاملة ويعزِّز بعضها بعضا؛ كما أنها جميعها لها أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر. ولَفَت الانتباه من هذه الناحية إلى القرارات التي اتخذها "قمة الجنوب" في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٦٣ - واستمر في حديثه قائلا إن النهج الجديد الذي اقتَرَح الأمين العام في تقريره (A/54/2000) اتباعه إزاء مشكلة الديون يستحق أن يُنظَر فيه بمزيد من التدقيق. وأضاف أن منغوليا تتطلع إلى انعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتأمل في أن يسفر المؤتمران عن تقديم التزامات مقبولة تُنفَّذ بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها وفقا لجدول زمني محدَّد.

٦٤ - وأعرب عن تقدير وفده للبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وللجهات الأخرى التي أعربت عن تأييدها للجهود التي بذلتها البلدان النامية غير الساحلية في الاجتماع الوزاري الذي عقدته في ١٨ أيلول/سبتمبر في "جمعية الألفية"، وهو أول اجتماع وزاري تعقده تلك البلدان. وأضاف أن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مثل تلك الاجتماعات سنويا، ويفضل بشدة أن يعقد في عام ٢٠٠٣ اجتماع وزاري دولي بشأن مسائل النقل العابر وذلك لتقييم التقدُّم الذي أُحرِز في تنفيذ "الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر" وتحديد الإجراءات الجماعية التي ستُتَّخَذ مستقبلا.

٦٥ - وأردف قائلا إن الوزراء قد أعربوا عن قلقهم العميق إزاء تزايد تهميش البلدان النامية غير الساحلية في ضوء العولمة وتحرير التجارة وحدوث تقدُّم كبير في تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وأضاف أنه ينبغي أن يُنظَر في اتخاذ تدابير جديدة تتيح وصول السلع والخدمات من البلدان النامية غير الساحلية دون فرض رسوم أو تحديد حصص وذلك في سياق المفاوضات التجارية المتعدِّدة الأطراف والترتيبات التفضيلية الأخرى.

٦٦ - واستطرد قائلا إن وفده يتطلع إلى إجراء استعراض العشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأضاف أنه بعد انعقاد ذلك المؤتمر بدأت منغوليا برنامجها الوطني المتعلق بالتنمية المستدامة، وهو برنامج العمل المنغولي للقرن الحادي والعشرين الذي يجري تنفيذه الآن. وذكر أن منغوليا قد صدَّقت، مع البلدان النامية الأخرى البالغ عددها ٢٨ دولة، بروتوكول "كيوتو" الملحق باتفاقية الأمم لمتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ. وحثّ البلدان الأخرى، وخاصة البلدان المتقدمة النمو الشريكة، على أن تُبدي الإرادة السياسية اللازمة بحيث يكون من الممكن أن يدخل البروتوكول حيِّز النفاذ في وقت مبكِّر.

٦٧ - واستمر في حديثه قائلا إن منغوليا، باعتبارها بلدا يتصف بانخفاض شديد في كثافة سكانه وبضعف هيكله الأساسي وارتفاع احتمالات تعرُّضه للكوارث الطبيعية، تؤيد بشدة مقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء شبكة صحية مشتركة تضم ١٠ ٠٠٠ موقع يمكن الدخول عليها مباشرة في البلدان النامية لإتاحة الحصول على المعلومات الطبية الحديثة ولتوفير وسائل اتصال سريعة ويمكن الاعتماد عليها في المناطق المنكوبة بالكوارث. وأشار إلى أن منغوليا ستقوم بدور نشط في هذه المبادرات الهامة.

٦٨ - وواصل حديثه قائلا إنه إسهاما من حكومة منغوليا في زيادة فهم مجموعة من المسائل التي لها صلة بالأمن الإنساني فإنها قامت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الأمن الإنساني، وبحث ذلك المؤتمر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأمن الإنساني في سياق التحوُّل والعولمة، كما بحث السُبُل التي تكفل الحفاظ على النُظُم الإيكولوجية. واختتم حديثه قائلا إن المؤتمر قد أسفر عن تقديم مجموعة شاملة من التوصيات التي تهدف إلى ضمان الأمن الإنساني، كما يجري نتيجة لذلك النظر في تنفيذ مشاريع محدَّدة مع شركاء ثنائيين ومتعدِّدي الأطراف من منغوليا.

٦٩ - **السيد الحديد** (الأردن): أشار إلى أن الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال آخذة في الاتساع؛ إذ أن المنظمات الدولية قد ذكرت في تقاريرها أن نسبة ٢٠ في المائة من سكان العالم تسيطر على نسبة ٨٠ في المائة من موارده المالية، في حين يعاني ما يزيد عن ٨٥٠ مليون شخص من المجاعة ويعيش ١,٢ بليون شخص على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، كما أن ١٠٠ مليون

طفل ليس لديهم مأوى. وأضاف أن التحدي القائم يتمثل في كفالة أن تتاح فرص متساوية أمام الجميع للاستفادة من فوائد العولمة. وذكر أنه يجب أن تشمل نُظُم الضمان الاجتماعي المطبَّقة على المستويين الدولي والوطني بحمايتها قطاعات المجتمع الضعيفة.

٧٠ - واستمر في حديثه قائلا إن مشكلات الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية تمثِّل عقبة أمام التنمية المستدامة. وذكر أن الأردن قد اعتمد سياسات ساعدت على تخفيض مديونيته الخارجية إلى نسبة ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن تلك الديون لا تزال تحدّ من الاستثمار الأجنبي. وأضاف أنه يجب أن تُتَخَذ من جانب المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، خطوات لتخفيف ذلك العبء ومساعدة البلدان النامية على أن تساعد نفسها.

٧١ - واستطرد قائلا إنه من الممكن أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو عددا من التدابير في هذا الشأن؛ فيمكنها أن تبدأ بتنفيذ الالتزامات التي تعهَّدت بها بتحقيق الهدف الذي حدَّدته الأمم المتحدة بأن تكون نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وأثنى على البلدان التي حقَّقت بالفعل هذا الهدف أو تجاوزته. وذكر أنه من الممكن اتباع نُهُج مبتكرة بالنسبة لسداد الديون في الحالات التي يتعذر فيها إلغاء تلك الديون بالكامل. وقال إنه يجب تحسين النظام التجاري القائم، الذي يحابي بدرجة كبيرة البلدان المتقدمة النمو، كما يجب فتح الأسواق أمام سلع البلدان النامية وإلغاء التدابير الحمائية. وأضاف أنه يجب تسهيل حصول البلدان النامية على التمويل. وشدَّد في هذا الصدد على أهمية الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والذي سيُعقَد في عام ٢٠٠١، وأعرب عن أمله في أن ينجح هذا الاجتماع في إتاحة ذلك التمويل. وذكر أنه يجب أيضا تسهيل تحويل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وذلك بغية رفع مستوى الإنتاج. واختتم حديثه قائلا إن الأمم المتحدة لها دور أساسي وخاصة بالنسبة لتنسيق المساعي التي تقوم بها المؤسسات الوطنية مع الاقتصاد العالمي وتحسين النظام النقدي الدولي.

٧٢ - **السيد برادهان** (بوتان): قال إن المساعدة الإنمائية الرسمية لها أهمية حيوية بالنسبة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة مشكلات الفقر وتعزيز التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار متطلبات المحافظة على البيئة في البلدان النامية. وأضاف أنه في حين أن الآمال معقودة على أن يكون للاستثمار المباشر الأجنبي، في السنوات القادمة، دور أكبر في عدد أكبر من البلدان النامية فإن الاعتقاد بأنه من الممكن أن يحل الاستثمار المباشر الأجنبي محل المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة في أقل البلدان نموا، سيكون اعتقادا ينطوي على السذاجة.

٧٣ - واستطرد قائلا إن وفده يدرك أنه في حين أن البلدان المتقدمة النمو ستحتاج إلى أن تقدِّم تعاونها الكامل لتقليل الفقر فإنه يجب أن تبذل البلدان النامية أقصى جهد ممكن لتحقيق الاستقرار وتطبيق الإدارة الرشيدة. وأشار إلى أنه يجري في بوتان تطبيق سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف الناس. وذكر أن الحكومة قد بذلَت أيضا جهودا كبيرة للمحافظة على البيئة الطبيعية، وهو ما عاد بالفائدة على بلدان أخرى في المنطقة وليس على بوتان وحدها. وقال إنه نتيجة لذلك فإن حوالي ثلاثة أرباع مساحة أراضي بوتان تغطيها غابات تحتفظ لدرجة كبيرة بطابعها الأصلي، كما أن الغابات لم تعد تُعتَبَر موردا اقتصاديا يمكن استغلاله. وذكر أن هذا يكفل أيضا المحافظة على مناطق مستجمعات مائية واسعة لموارد المياه العذبة التي تنبع من بوتان وتتدفَّق إلى البلدان المشاطئة الأخرى.

٧٤ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى الجهود الكبيرة التي تُبذَل للسيطرة على الانفجار السكاني فإن مما يثير الانزعاج أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم في عام ٢٠٣٠ إلى عشرة بلايين نسمة. وأضاف أن الانفجارات السكانية وموجات الهجرة التي تترتب عليها تؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث اضطراب شديد في السياسات الاقتصادية وفي الجهود الإنمائية التي يُضطَلَع بها في البلدان والمناطق المجاورة. وذكر أنه ينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر لهذه الظاهرة، مع بحث مسائل السلام والأمن والفقر والتنمية. وأشار إلى أن المجتمع الدولي قد أجرى مناقشات مستفيضة بشأن ما ينبغي عمله لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف في السنوات الخمس عشرة القادمة. وأعرب في نهاية حديثه عن أمل وفده في أن تؤدي الأعمال التي تقوم بها اللجنة إلى المساعدة في تحقيق هذه الأهداف الجديرة بالثناء.

٧٥ - **السيد أندينو - سالازار** (السلفادور): قال إنه بالنظر إلى فوائد العولمة لا تتاح بالتساوي لجميع البلدان من الممكن أن يسهم المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، في تسهيل ذلك بالعمل، في جملة أمور، على إيجاد بيئة دولية تتيح فرصا أكبر بالنسبة لوصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وكذلك بالنسبة للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعلومات.

٧٦ - وأعرب عن ارتياح وفده إزاء الالتزامات التي انعكست في إعلان الألفية والتي تتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، بما فيها الالتزام بوضع نظام تجاري ومالي متعدِّد الأطراف يتسم بالانفتاح والمساواة والاستناد إلى القواعد والقابلية للتنبؤ والبعد عن التمييز، وكذلك الالتزامات المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتي تشمل تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية وتخفيف آثار تلك الكوارث.

٧٧ - وواصل حديثه قائلا إن دور التجارة الدولية والاستثمارات الخاصة في مجال العولمة وتحرير التجارة هو دور متزايد الأهمية، غير أن الاقتصادات الصغيرة تُستَبعَد في أحيان كثيرة من جني ثمار الاستثمارات الخاصة.

٧٨ - واستمر في حديثه قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت في السنوات الأخيرة. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال، بالنسبة لبلدان كثيرة بينها بلده، تمثِّل موردا هاما للبرامج الموجَّهة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي برامج تعتمد أساسا على برامج للتعاون الدولي. وأعرب عن أمله من هذه الناحية في أن تشترك جميع الأطراف، وبينها مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية، في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سيُعقَد بشأن تمويل التنمية.

٧٩ - واستطرد قائلا إن الوضع الطارئ الذي نشأ في بلدان أمريكا الوسطى وشبه جزيرة يوكاتان بسبب إعصار كايث هو تذكرة بالحاجة إلى العمل من أجل نشر ثقافة عالمية للوقاية كي تحل محل ثقافة رد الفعل الحالية. وذكر أن وفده متفق مع الأمين العام في أنه من المهم أن تُدمَج تماما الجهود الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية في استراتيجيات التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وذلك من أجل وضع نُظُم للإنذار المبكِّر على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٨٠ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي كمركز تنسيق لتحقيق التوافق بين البدائل الممكنة التي قد تؤدي إلى إيجاد حلول للمشكلات العالمية ولزيادة قابلية تلك البدائل للتطبيق.

٨١ - **السيد بيمنتيل - باتشيكو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن السلطات الوطنية الجديدة في الجمهورية الدومينيكية

تواجه وضعا اقتصاديا واجتماعيا مختلفا، كما هو الحال في جميع البلدان النامية، وهو وضع نتج عن عددٍ من العوامل التي تشمل العولمة والعبء الثقيل للديون الخارجية.

٨٢ - وواصل حديثه قائلا إن رئيس الجمهورية الدومينيكية قد أشار إلى أنه لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي يحتاج البلد إلى مؤسسات فعَّالة تابعة للدولة وإدارات عامة تلتزم بالشفافية، وكذلك إلى مراعاة احترام حقوق الإنسان، إضافة إلى إتاحة المشاركة الكاملة من جانب جميع المؤسسات في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مؤسسة واحدة وعلى المؤسسات جميعها، وإقامة هيكل أساسي متين. وذكر أنه مع ذلك فإن من الضروري أيضا تشجيع الاستثمار بقوة وبسخاء في التعليم والغذاء، وفي حماية البيئة وتحسينها. وأضاف أنه ينبغي في الواقع إعطاء أولوية للإنفاق العام الذي يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية الحادة.

٨٣ - وأردف قائلا إن تحقيق التقدُّم والتنمية هو مسؤولية مستمرة تقع على عاتق الحكومة الوطنية والمجتمع المدني وذلك على الرغم من تزايد الحاجة إلى التعاون الدولي وأهمية ذلك التعاون. وأضاف أن حكومته تتخذ من هذه الناحية خطوات لتشجيع اتباع نموذج للتنمية يوفِّر فرص عمل تُدفَع عنها أجور مناسبة ويتيح حصول غالبية السكان على خدمات عامة وخاصة ذات جودة عالية.

٨٤ - ومضى في حديثه قائلا إن الأمين العام كان مصيبا تماما فيما ذكره في تقريره (A/54/2000، الفقرة ١٧٨) عن العبء الثقيل الذي تمثِّله الديون الخارجية، عندما قال إنه يجب أن يكون تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقَلَة بالديون جزءا لا يتجزأ من إسهام المجتمع الدولي في تحقيق التنمية.

٨٥ - واستمر في حديثه قائلا إن حكومته لديها خطة طموحة بالنسبة للغابات والأنهار والحدائق الطبيعية وتعطي أولوية عالية لمتابعة التوصيات والالتزامات التي قُدِّمت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واختتم حديثه قائلا إنه لذلك تتطلع حكومته إلى استعراض العشر سنوات الذي سيُجرى بشأن المؤتمر.

٨٦ - **السيد بلينغا - إيبوتو** (الكاميرون): قال إنه يجري التأكيد في الدورة الحالية على الحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار تماما العولمة التي تتسبب في حدوث مشكلات عالمية والتي توجِد اقتصادا عالميا. وأضاف أنه بالنظر إلى أن تلوث البيئة في بلدٍ ما سيؤثر على العالم بكامله فإن الإدارة الرشيدة للبيئة ستؤدي إلى تعزيز أمن البشرية ككل، كما أنها ستتيح إمكانات لتعزيز التنمية. وأضاف أن التعليم هو مسألة عالمية أخرى وأن الإمكانات المفقودة لأطفال البلدان الفقيرة، الذين يتمتعون بنفس مستوى ذكاء الأطفال الآخرين ولكن لم تُتَح لهم الفرصة للالتحاق بالمدارس، هي خسارة للبشرية ككل.

٨٧ - وواصل حديثه قائلا إن العقد الماضي قد شهد زيادة الوعي بالطبيعة العالمية لمشكلات العالم. وأضاف أنه منذ عام ١٩٩٠ تُنظِّم الأمم المتحدة مؤتمرات بشأن عددٍ من المسائل التي تحتاج إلى جهد منسَّق من جانب جميع البلدان. وذكر أن الطبيعة العالمية لتلك المسائل ليست جديدة، ولكن الوعي بها هو الجديد. وأضاف أنه قد جرى الإقرار بالحاجة إلى اتباع نهج مشترك إزاء المشكلات المشتركة وأن ذلك الوعي يشكِّل حجر الأساس في "إعلان الألفية" الذي دعا إلى إبرام عقد حقيقي للتضامن من أجل إقامة عالمٍ خالٍ من العوز والخوف.

٨٨ - وواصل حديثه قائلا إن الالتزامات المتعلقة بتلبية الحاجات الخاصة لأفريقيا والمبيَّنة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الإعلان ستكون اختبارا لقدرة المجتمع الدولي على المضي في

طريق التضامن ولرغبته في ذلك. وأضاف أن دمج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي سيتطلب إجراءً مشتركا لجعل أفريقيا الشريك المختار الذي يجب أن تكونه، بالنظر إلى غناها بالموارد الطبيعية. وأشار إلى أنه قد اقتُرِحَت في مؤتمر القمة ثلاثة أهداف رئيسية للمجتمع الدولي: القضاء على الفقر، والحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز).

٨٩ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي الرائدة في معالجة هذه المسائل، وأن تسهِّل دخول أفريقيا في الاقتصاد العالمي كشريك له أفضلية. وأضاف أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهما دور بالغ الأهمية من هذه الناحية. وذكر أنه ينبغي في الواقع أن يستعيد المجلس مكانته الهامة بالمساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تتعلق بالتنمية البشرية وهي: الفقر، ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونشر تكنولوجيا المعلومات. وأضاف أنه ينبغي أن يقوم المجلس بدور في الاستعراض النهائي لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات. واختتم حديثه قائلا إنه مع مراعاة الوضع في أفريقيا، ينبغي أن يكون المجلس، بما يتفق مع روح "إعلان الألفية"، بمثابة مختَبَر لعقود التضامن مع هذه القارة، ومن أجلها، وهي العقود التي ستُقَدَّم إلى الجمعية العامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٣٠.